الدولة والمجتمع: اشكالية العلاقة بينهما

* د وفاء سعد الشربيني

ملخص

تركزت النظريات الكلاسيكية حول مركزية الدولة إلي أن قدم جول مجدال إلي الساحة الإكاديمية والفكرية دراسة علمية جادة تحت عنوان "الدولة في المجتمع: اقتراب دراسة النضال من أجل السيطرة"، حاول من خلالها تقديم رؤية نظرية وتاريخية جديدة حول طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة والقوي الإجتماعية المختلفة، وقد حاول الوصول إلي تحقيق هذا الهدف من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الكبري المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، منها متي وكيف أصبحت الدولة قادرة علي تأسيس سلطة سياسية قوية؟ ومتي نجحت في تعريف وتحديد النظام الأخلاقي السائد أو تحديد العلاقات الإجتماعية اليومية أو حتي المحافظة علي الأنماط المتواجدة؟ متي وكيف أصبحت الدولة قادرة علي بناء الأجندة الاقتصادية لمجتمعاتها عبر الموارد المناسبة؟ وبالمثل متي وكيف أحبطت القوي الإجتماعية المختلفة مشروع الدولة وعملت علي التقليل من دورها؟ ما هو حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه القوي الإجتماعية في ابتكار نظم رمزية فعالة ونمذجة السلوك الإجتماعي اليومي وتشكيل أنماط الحياة الاقتصادية؟

ويحاول هذا البحث استعراض عدد من القضايا النظرية الهامة حول تحول العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال تعريف كل من المفهومين في الجزء الاول من البحث ثم يعقبه الجزءالثاني.

الذي يطرح مدي تاثير البناء الاقتصادي والاجتماعي علي شكل الدولة وعلي قدراتها في ظل

* أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

التحديات المزدوجة والمتناقضة التي تواجهها سواء من القاعدة ومن اعلي وذلك من خلال عرض لانماط العلاقة بين بين الدولة والمجتمع في فترات التحول و التغيرفي قوة الدولة . كمجموعة من القدرات ليختتم في الجزء الخامس التوصيفات الجديدة للدول من حيث الهشاشة او الفشل ويختتم بالجزء السادس والاخيرحول ازمات الدول التامية في مراحل التحول والانتقال .

اولا : مفاهيم "الدولة " "والمجتمع"

يؤكد مجدال في كتاباته علي إستحالة فهم مفاهيم "الدولة" أو "المجتمع" في العالم المعاصر دون التعرف علي حقيقة الروابط والعلاقات بينهم، حيث أن عملية بناء وإنشاء الدولة قد ساعدت في تنشيط المجتمع، فإذا كانت المجتمع هو الإطار الأبعد والأعقد للتنظيم الإجتماعي، فإن الدولة تحدد القيود والحدود الإجتماعية، ولكن ذلك لا يعني أن الدولة تستطيع أن تعمل علي السيطرة علي الجماعات التي تكون المجتمع ببساطة، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة متداخلة ومتشابكة. ومن ثم يمكن القول، أن التحدي الأكبر لدي علماء الإجتماع هو كيفية فهمهذه العلاقات .

1: مفهوم الدولة:

أن أغلب تعريفات الدولة بالرغم من تعددها وكثرتها تدور حول مجموعة الأفكار التي قدمها ماكس فيبر (Max Weber) عن خصائص الدولة كمنظمة أو مجموعة من المؤسسات، تكون مهمتها الرئيسية تنظيم وضع القواعد والقوانين، وذلك من خلال احتكارها الشرعي لآساليب وأدوات استخدام القوة، كما ذهب البعض الآخر إلي النظر للدولة كمنظمة مركزية هدفها تنظيم مجالات متعددة للعلاقات الإجتماعية من خلال التأكيد علي مفهوم "البنية التحتية للسلطة"، والمعبرة عن قدرة الدولة الفعلية علي اختراق وتغلغل المجتمع وتطبيق قرارات سياسية حاسمة بحكم الواقع، ومن ثم يمكن القول أن الدولة وفق هذا الاتجاه كانت عبارة عن تتوجاً لعملية تجاوز

المنظمات المحلية التقليدية في المجتمعات، وهو ما أطلق عليه نموذج الدولة القومية "Nation State"، والذي تبلور بشكل رئيسي مع بناء الجيوش الحربية، والبيروقراطيات الهائلة، وتدوين القوانين.

وبالرغم من وجود الكثير من الحجج التي تدعم هذا الاتجاه في تعريف الدولة، فأنه يحتوي علي مجموعة من المشاكل، منها أنها ركزت في أغلبها علي خاصية واحدة من خصائص الدولة، إلا وهي الخاصية البيروقراطية أو الإلزام القانوني، وذلك دون النظر إلي باقي وظائف الدولة الأخري. بالإضافة إلي ذلك، يمكن القول أن أغلب هذه التعريفات لم يعطي اهتماماً كافياً لعملية تكوين وتحول وظائف الدولة، وطبيعة المقاومة التي تتعرض لها من جانب القوي الإجتماعية المختلفة، فضلاً عن كيفية اندماج بعض الجماعات والقوي الإجتماعية داخل الدولة، كما أن أنصار هذا الاتجاه لم يوضحوا طريقة فرض سيطرة الدولة علي المجتمع، خاصة وأن الأهداف الطموحة للدولة والمتعلقة بتحقيق النفاذية الكاملة إلي المجتمع، وتنظيم التفاصيل الجوهرية للعلاقات الإجتماعية، أصبحت من الأمور نادرة الحدوث مع وجود قيود حقيقية علي سلطتها.

2: مفهوم المجتمع:

يري كل من علماء الاجتماع جرينفليد (Greenfeld) ومارتين (Martin) ان السمة الوحيدة للمجتمع "هو أنه يمثل البنية الإجتماعية الأبعد والأعقد لجماعة معينة من الناس، يرون أنفسهم كأعضاء فيها، ويعبرون عن هوياتهم كما يتم تحديدها من قبلها"، ويؤكد أن هذه السمة الفضفاضة للمجتمع تتجاهل افتراض وجود حاجة أساسية لقوة مركزية تقود الإجزاء المتفاوتة من المجتمع، كما أن هذا الوصف يدور في فلك محاولة بعض المفكرين والأكاديمين لفرض إطار نظري عام صالح

للتطبيق علي معظم المجتمعات دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الأختلافات بينهم والسياقات المتباينة التي تتواجد خلالها.

ويري مجدال أن القوي الإجتماعية تقدم ديناميكيات قوية للفعل الجمعي، وأن هذه القوي تشمل المنظمات غير الرسمية (مثل شبكات الزبائنية السياسية وجماعات الرفاق)، وكذلك المنظمات الرسمية (مثل دور العبادة ومنظمات الأعمال)، بالإضافة إلي الحركات الإجتماعية، مؤكداً أن هذه القوي الإجتماعية لا تعمل في فراغ إجتماعي، وإنما في إطار بيئة معينة يحاول من خلالها بعض قيادات القوي الإجتماعية تعبئة الاتباع وممارسة القوة، وذلك في نفس الوقت الذي تحاول فيه القوي الإجتماعية الأخري فعل نفس الشئ، كما يلاحظ أن هذا التنافس لا يحدث فقط في مساحات "السياسات العامة"، وإنما يحدث أيضاً حول السعي لفرض النظام الأخلاقي الأساسي المحدد للسلوك اليومي.

بمعني آخر، يمكن القول أن هذه القوي الإجتماعية المختلفة تسعي إلي فرض أنفسهم داخل المساحات العامة، بهدف استخراج أكبر فائض أو تحقيق أكبر دخل ممكن، أو تحقيق الإذعان والاحترام، أو فرض القوة لحكم سلوك الآخرين. والحقيقة أنه نادراً ما تستطيع القوي الإجتماعية تحقيق أهدافها دون اللجوء إلي التحالفات أو الائتلافات.

ومن الملاحظ أن دوائر القوي الإجتماعية ليست ثابتة وإنما تتغير بشكل مستمر، حيث يمكن أن تتعاون علي أسس مادية جديدة أو حتي حدوث تغيير في مجموعة القيم والمبادئ المشكلة لدستورها.

ويؤكد مجدال أن كفاح ونضال القوي الإجتماعية من أجل توسيع نطاق الهيمنة وممارسة الضبط الإجتماعي، يمكن أن يحدث عبر واحدة من ثلاث طرق: (1)

داخل المساحة الإجتماعية المتاحة، حيث تسيطر القوي الإجتماعية عبر زيادة عدد الموضوعات محل الهيمنة، والتي قد تبدأ من تحديد نوع المحصول الذي يزرع، مروراً بطرق تقديم القروض، انتهاءاً بتعريف طبيعة النمو الاقتصادي. (2) المساحات ذاتها، والتي من الممكن أن تتسع لتضم عدد أكبر من السكان أو من مساحة الإقليم المتواجدة عليه. (3) يمكن للقوي الإجتماعية استخدام الموارد المتواجدة لديها في مساحة ما، لتحقيق السيطرة علي بعض المساحات الأخري.

وهنا تجدر الإشارة إلي نضال وتكيف القوي الإجتماعية في أي مساحة محلية أو إقليمة من أجل السيطرة أو المعارضة ليس شأناً داخلياً مغلقاً، حيث يتم غالباً إعادة توزيع الموارد من مساحة إلي أخري، بهدف التأثير علي مخرجات النظام.

ثانيا الدولة بين المجتمع والاقتصاد

الدولة ليست مجرد كيان قانوني أو شخصية اعتبارية، وهي ليست أيضا مجرد مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية، وهي لا تعيش وتمارس عملها في فراغ، وإنما تمثل إطارا للتفاعلات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وهي ساحة تتلاقى وتتصارع فيها مصالح وإستراتيجيات الفاعلين وطموحاتهم. كما أنها تتفاعل مع سياق إقليمي وعالمي يزداد التأثير المتبادل فيه بين الدول بعضها البعض، ومع فواعل النظام العالمي الأخرى.

ووفقا لهذا التوجه، برز ثلاث مستويات في تحليل الدولة[1]: المستوى البنائي أو الهيكلي الذي يركز على تحليل مؤسسات الدولة وأبنيتها، والمستوى الوظيفي الذي يركز على وظائف الدولة وأدوارها، والمستوى التفاعلي الذي يركز على علاقات الدولة مع أطراف أخرى في الداخل والخارج. ولا يمكن بالطبع إقامة ستار حديدي بين هذه المستويات، فهناك نقاط تماس بين بعضها والبعض الآخر. فعلى سبيل المثال، فأنه لا يمكن الفصل بين دراسة مؤسسات الدولة ووظائفها، وكلاهما لا ينفصل عن علاقة هذه المؤسسات ببعضها البعض وبالفواعل الأخرى.

ويوضح تحليل الدولة عددا من العلاقات المثيرة للجدل مثل[2]:

أ. العلاقة بين السياسة والاقتصاد، فلمدة طويلة كان الاقتصاد من أقرب العلوم الاجتماعية إلى علم السياسة، وذلك بحكم الرابطة الوثيقة بين السلوك السياسي والسلوك الاقتصادي، وبين توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وقد أدت هذه العلاقة إلي بروز اقتراب الاقتصاد السياسي تأكيدا للتداخل بين المجالين.

ب. والعلاقة بين المؤسسات والأبنية الحكومية وغير الحكومية، فإذا كانت الأولى تشير إلي تلك الهيئات التي تمارس

---

(1) د. صلاح سالم زرنوقة، الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة في القاهرة: مكتبة الإسراء، ٢٠٠٩)، ص 5.

(2) Roger King, the State in Modern Society. New Directions in Modern Sociology (Chatham, N.J. Chatham House, 1986; Andrew Vincent, Theories of the State (Oxford: Basil Blackwell, 1987); and by the same author, Conceptions of the State (N.Y: Routledge, 2002).

اختصاصات ترتبط بسلطة الدولة، فإن الثانية كالأحزاب والنقابات وغيرها من هيئات المجتمع المدني تعبر عن الإرادة الاختيارية للمواطنين بشأن أولوياتهم السياسية وتفضيلاتهم الاجتماعية. ويدور النقاش حول العلاقة بين النوعين من المؤسسات والأبنية، وكيف يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به، وأنماط التفاعلات بينهما.

ج. والعلاقة بين الديني والمدني، وتشير إلي دراسة الدولة من حيث دور الدين في الحياة السياسية وفي اعتباره مصدرا للشرعية وأساسا للالتزام السياسي، ومدى حضور المؤسسات والنخب الدينية فيها، ومدى تضمين الخطاب السياسي للصياغات والحجج الدينية في الجدل بين الفاعلين الاجتماعيين[3].

د. والعلاقة بين الداخل والخارج والتي تشير إلي ازدياد التداخل والتأثير المتبادل بين ما كان يعتبر داخلية وخارجية

1-الدولة بين المجتمع والاقتصاد

تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع إحدى القضايا الكبرى في علم السياسة، ويعتبر تحليل هذه العلاقة محورا هاما في كافة النظريات والاتجاهات النظرية، وذلك لأن البنائين الاجتماعي الاقتصادي وأنماط الثقافة السائدة تطرح تأثيراتها على شكل الدولة ووظائفها. فعلى سبيل المثال، فإن الاختلاف في طبيعة تكوين الدولة بسيطة أو فيدرالية)، وشكل النظام الحزبي (حزبين كبيرين أو تشرذم وتفتت حزبي)، وشكل

[3] د. عبد المنعم سعيد، الدين والدولة في مصر القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ٢٠٠٨)، ص ص ١٠-١٥ .

النظام الانتخابي (النظام الفردي أو القائمة النسبية أو الجمع بينهما) يمكن تفسيره في ضوء طبيعة المجتمع وتاريخه وثقافته واقتصاده.

أ. البناء الاجتماعي:

يشير تعبير المجتمع إلى مجموعة من الأفراد الذين ينتظمون بشكل مستمر في أنماط من العلاقات والمنظمات والتفاعلات التي تشمل الأسرة والدين واللغة والثقافة والفنون والآداب. ومن خلال هذه العلاقات والتفاعلات تبرز عناصر الائتلاف والتكامل من ناحية، وعناصر الاختلاف والتنافر من ناحية أخرى، ومدى تأثير الانقسامات الرأسية التي تقسم المجتمع من قمته إلي قاعدته على أسس دينية وإثنية، والانقسامات الأفقية والتي تشير إلى الاختلافات الاجتماعية على أساس الثروة أو التعليم. وأدى تحليل عناصر البناء الاجتماعي

ظهور مفهوم التعددية الاجتماعية Social pluralism والتمييز بين المجتمعات أنسة وتلك المتعددة قومية وإثنية وسلالية وصولا إلي مجتمعات الفسيفسائية Moasic.

ويمثل الصراع بين الجماعات الإثنية أحد أهم الصراعات في هذا الشأن، ويقصد ساعة الإثنية مجموعة من البشر تجمعهم روابط مشتركة. وأساس هذه الروابط اعتقادهم حقيقي أو المفترض – بانحدارهم من أصل واحد أو اشتراكهم في سمات ثقافية كاللغة والثقافة[4].

(4) Joseph Rudolph, Politics and Ethnicity: A Comparative Study (New York palgrive Macmillian, 2003), pp. 1-5 and Stefan Wolff, Ethnic Conflict: A Global Perspective (New York: Oxford University Press, 2006), pp. 5-15.

شهد العالم صحوة في الولاءات القومية والإثنية من نهاية سبعينات القرن الماضي تعاظمت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واعادة تشكيل عدد من دول شرق أوروبا على وقومية جديدة، واندلاع الصراعات الطائفية والإثنية في المنطقة العربية في العقد الثاني القرن الحالي. وبصفة عامة، فأنه لا يمكن الحكم بأن التعددية الاجتماعية هي سمة أو سلبية بالضرورة أو أنها تؤدي حتما إلي عدم الاستقرار، ولكن الأصح القول بأنها ة أو سمة لعدد من المجتمعات، وأن ظهور آثار إيجابية أو سلبية لها يتوقف على اسات الرسمية للتعامل معها، ومدى شعور الجماعات المختلفة المكونة للدولة بالعدالة مشاركة أو بالظلم والإقصاء.

وينبني هذا الرأي على التمييز بين وجود التعددية الاجتماعية كمعطى تاريخي، في التعامل السياسي مع هذا المعطى. فالتعددية الاجتماعية في شكل أديان ومذاهب وائف ولغات وثقافات وقوميات هي سمة أو صفة لصيقة بكثير من شعوب دول العالم، تقلب شعوب الدول الأفريقية والأسيوية وبعض الدول الأوربية مثل المملكة المتحدة وسويسرا جيكا وهولندا تتضمن شكلا من أشكال التعددية الاجتماعية.

ولا يترتب على هذه التعددية الاجتماعية بالضرورة تداعيات سياسية سلبية، فبعض معات التعددية حققت صيغة سياسية للتعايش فيها بما يحفظ لمكوناتها حقوقها الثقافية قومية، والبعض الآخر فشل في ذلك فاختبر صنوفا من التوترات الطائفية والإثنية، تحولت التعددية الاجتماعية لتصبح حافا للصراعات والخلافات والانقسامات السياسية. عندما تنفجر تلك الصراعات والانقسامات وتبرز الولاءات التحتية ذات الطابع الرأسي ينقسم جتمع من أعلاه إلي أدناه، وهو ما أسماه "إدوارد

عازار" بالصراع الاجتماعي الممتد Social protracted cont والذي تختلط فيه عوامل الأمن والهوية.

ويتم تسييس التعددية الاجتماعية في الحالات التي تتسع فيها المسافة بين التوقعات السياسية وفرص تحقيقها، وعندما تحرم جماعات بعينها من فرص الحراك الاجتماعي، وعندما تسيطر إحدى الجماعات على عملية التعبير الثقافي، فالإحباط المترتب على هذه الأوضاع يوفر البيئة اللازمة لإثارة المشاعر السلالية والإثنية. ومن ثم فإن التحدي الذي تفرضه التعددية الاجتماعية هو البحث عن الصيغة (أو الصيغ) السياسية الملائمة لكل شكل من أشكالها بما يضمن للجماعات حقوقها وأمنها، ويحقق للدولة تماسكها واستقرارها.

فالمهم هو كيف تدير الدولة الاختلافات والصراعات المرتبطة بتعدد الهويات في مجتمعها، وذلك بهدف إدارة التنوع وبناء هوية مشتركة تعلو الهويات الفرعية دون انكار أو إقصاء لها. ومن تحليل خبرات الدول في التعامل مع هذا التحدي، يتضح أن أهم سياسات إدارة التنوع الاجتماعي يتمثل في الاعتراف بالحقوق واتباع سياسة الاحتواء والمشاركة لكل مكونات المجتمع. وتتراوح هذه السياسات بين المحاصصة في المؤسسات السياسية وتقاسم السلطة، والفيدرالية التي تعطي للجماعات حق تصريف أمورها على إقليمها في إطار الدولة[5] . وعندما لا يتم تبني هذه السياسات أو تفشل في التطبيق تتصاعد التوترات السياسية الذي يمكن أن تصل إلى حد الانفصال السياسي كما حدث في جنوب السودان عام ٢٠١١.

(5) Anthony Operschall, Conflict and Peace Building in Divided Societies: Responses to Ethnic Violence ((Oxford: Routledge, 2007).

وهكذا، فإن التعددية الاجتماعية تفرض على الدولة أن تراعي في بناء مؤسساتها وتصميم سياساتها التعبير عن تلك التعددية الموجودة فيها. وفي هذا الشأن، جادل بعض الباحثين بأن وجود سلطة مركزية قوية يمثل مصدرا للصراع وللتنافس بين الجماعات حول من يسيطر على هذه السلطة، فوجودها يجعل منها هدفا ويضع في يد من يسيطر عليها موارد كبيرة وقدرة هائلة على التأثير والنفوذ. وبالعكس، فإن الاتجاه إلي اللامركزية وإيجاد الإطار السياسي الذي يمكن للجماعات فيه أن تحقق انتمائها الثقافي وهويتها من خلال المشاركة المحلية يوفر بيئة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فاللامركزية هي دليل على ثقة الدولة في الجماعات المكونة للمجتمع، وتضع الأساس لتنمية الشعور بالهوية المشتركة والوحدة في إطار التنوع والأمن الإنساني.

ب. البناء الاقتصادي:

ويشير إلى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المجتمع، وشكل النظام الاقتصادي، ونمط توزيع القطاعات الاقتصادية.

ويتم التمييز في هذا المجال بين نوعين من الدول:

الأولى، دول الإنتاج وتشير إلي أغلب دول العالم التي يعتمد اقتصادها على أنشطة إنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وتمثل الضرائب والجمارك على هذه الأنشطة المصدر الرئيسي للخزانة العامة. لذلك، فإن موضوع من يملك حق فرض الضريبة كان أحد قضايا الصراع من أجل الديمقراطية، ففي إنجلترا مثلا، كان أحد مظاهر سلطة الملك هو حقه في فرض الضرائب، ونشأ الصراع بين سلطة الملك والأمراء الإقطاعيين، والتي حسمت لصالح الملك ثم عاد

الصراع مرة أخرى بين الملك والبرلمان والذي حسم هذه المرة لصالح نواب الشعب المنتخبين. كما أثير نفس الموضوع في الثورة الأمريكية فكان أحد شعاراتها الاضرائب بدون تمثيل No without taxation representation "

والثانية دول الريع أو الدولة الريعية التي تعتمد على الريع Rent كمصدر أساسي للموازنة العامة، ويقصد بالريع هنا الدخل المتأتي من موارد طبيعية كالبترول أو الرسوم المتولدة على مرور السفن في ممر ملاحي(6). وقد يكون اقتصاد الدولة ريعية بأكمله أو يوجد به قطاع ريعي. وبصفة عامة فإن الدولة الريعية تكون أقل اعتمادا على المجتمع ولا تحتاج إلي تمويله لأنشطتها، بل يصبح المواطنون متلقون للمنح والعطايا التي تهبها الدولة لهم(7).؟

(6) في مفهوم الدولة الريعية وتطبيقها على المنطقة العربية، انظر جياكمو لوتشياني: دولة رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج، ص ص ٢٩٠– ٣١٢، ود. محمود عبد الفضيل: الدول النفطية الريعية، ص ص ٣١٣ –٣٣٨ ، وحازم الببلاوي: الدولة الريعية في العالم العربي، في غسان سلامة وأخرون (محررون)، الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي، الجزء الأول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، وهو ترجمة الكتاب صادر باللغة الإنجليزية انظر

Hazeb Beblawi and Jiacamo Lucinai (Eds.), the Rentie State (London: Croomhelm, 1987

ومن الكتابات المبكرة في هذا الموضوع دراسة مهدافي عن إيران انظر

Hussein Mahdavi, "the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State: the Case of Iran" in M.A. Cook, Ed., Studies in the Economic History of the Middle East (London: Oxford University Press, 1970), pp. 429 – 430.

(7) د. سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة. إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٥)، ص ص ٢٠–٢٢.

يؤدي الاقتصاد الريعي وسياساته التوزيعية إلى إرضاء و/ أو تحييد أغلب القوى الاجتماعية، ومنهم الطبقة البرجوازية وجماعات رجال الأعمال، فلما كان الريع تمتلكه الدولة، فإن الاستفادة من عوائده تتطلب التعاون والعمل مع مؤسساتها وإظهار الولاء لها(8). كما يؤدي الاقتصاد الريعي إلي تقليل حدة الصراع الطبقي لأن الطبقة البرجوازية تحقق أرباحها أساسا من خلال الريع والتعامل مع مؤسسات الدولة، ويقل احتياجها إلي استغلال الطبقات الفقيرة، ويترتب على ذلك عدم تبلور الوعي الطبقي، وضعف القدرة على تنظيم تحركات سياسية على أساس مصلحي. وبنفس المنطق تجد قوى المعارضة صعوبة في إقناع المواطنين بالتحرك للمطالبة بالتغيير، وإذا ما نجحت في ذلك فأنه يكون من السهل

على النظم الحاكمة احتواء تلك التحركات من خلال المزايا المادية أو قمعها.

وتؤدي تفاعلات البنائين الاجتماعي والاقتصادي إلى تبلور المبادئ المنظمة التخصيص الموارد النادرة وذات القيمة في المجتمع، والأسس التي تفسر قوة الجماعات المستفيدة وثرائها وضعف الجماعات المحرومة وفقرها، والوزن النسبي للانقسامات الرأسية والأفقية، وهيكل القوة في المجتمع. وتتضح الصيغة السياسية التي توصلت إليها المجتمعات للتعامل مع هذا الوضع، والترتيبات المؤسسية التي طورها للقيام بمهام المفاوضة والإرغام والاستجابة بما يحقق التوازن والاستقرار بين الجماعات، ويضمن الشرعية والشعور بالالتزام والطاعة السياسية.

(8) Lisa Anderson, "the State in the Middle East and North Africa", Comparative Politics, October 1987, pp. 11-12; Kiren Aziz Shaudhry, "the Price of Wealth: Business and State in Labor Remitance and Oil Economies", International Organization, Vol 43, no. 1, Winter 1989, pp. 115-117.

في هذا الإطار، تبرز العلاقة الوثيقة بين الدول ومجتمعاتها، والتي تأخذ أشكالا مختلفة فقد تكتفي الدولة بتمثيل مجتمعها، أو تسعى لإعادة تشكيله. فمن ناحية أولي فإن طبيعة الدولة بسيطة أو مركبة) وشكل مؤسساتها الدستور والعلاقة بين السلطات ونظام تمثيل المصالح وشكل النخبة الحاكمة ... الخ) تتأثران بسمات البناء الاجتماعي والاقتصادي كما ذكرنا من قبل. ومن ناحية ثانية، فإن الدولة قد تسعى إلي إعادة تشكيل مجتمعها. ومن أمثلة ذلك سياسات بوتقة الصهر في الولايات المتحدة وبناء الأمة والهندسة الاجتماعية Social engineering في العديد من الدول الأفريقية باتباع أساليب القمع أحيانا والحوافز والإغراءات أحيانا أخرى.

ثالثا:انماط العلاقة بين الدولة والمجتمع

وتشير الخبرات التاريخية إلى حدود قدرة الدولة على إعادة تشكيل المجتمع وخصوصا إذا اتبعت سياسات القمع والإكراه في إطار استبدادي، فقد أثبتت التكوينات الاجتماعية قوة وصلابة ليس من السهل دحرها. ثانيا: أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع أثار موضوع العلاقة بين الدولة والمجتمع عقول المفكرين والسياسيين وخيال الأدباء على مدى السنين، فكتب الشاعر الفرنسي بول فاليري "عندما تكون الدولة قوية فإنها تسحقنا، وعندما تكون ضعيفة يكون مصيرنا الضياع"، وعبر "توماس بين" أحد أباء الثورة الأمريكية عن وجهة نظره بقوله "إن المجتمع نتاج رغباتنا، أما الدولة فهي نتاج ضعفنا".

وفي علم السياسة، كان جويل مجدال من أهم الأساتذة الذين تصدوا لتحليل أنماط العلاقة بين المجتمع والدولة، وطرح أربعة نماذج لهذه العلاقة: نموذج دولة قوية

ومجتمع قوي (الولايات المتحدة)، ونموذج دولة قوية ومجتمع ضعيف (فرنسا)، ونموذج دولة ضعيفة ومجتمع قوي (لبنان)، ونموذج دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف (حالات الحرب الأهلية، والمكسيك ١٩١٠- ١٩٢٠، والصين ١٩٣٩-1945)[9]. وبرز عدد من الاجتهادات الفكرية بشأن هذه العلاقة، وأيهما أكثر تأثيرا في الأخر.

المدرسة الأولي انطلقت من أولوية الدولة State centeric، لذلك أسميت بالدولانية أو الدولنة Statism. تقوم هذه المدرسة على اعتبار أن الدولة هي الممثل الصالح العام وهي التي تحقق التوازن والانسجام بين فئات المجتمع وطبقاته، وهي الحكم العادل" بين المطالب المختلفة لجماعات المصالح، وهي الحامية للمجتمع ولهويته واستقلاله.

تنهض هذه المدرسة على الصورة التقليدية للدولة المهيمنة أو الوصية، وافتراض استقلال الدولة النسبي عن المجتمع، وأنها المصدر النهائي لكل السلطات في المجتمع، وأنها ذات إرادة وأهداف واضحة تعبر عنها نخبة سياسية متماسكة، وأنها الطرف القادر على تغير المجتمع وتطويره وفقا لتصورات النخب الحاكمة وأفكارها. وكان هذا هو الافتراض الذي انطلقت منه نظريات التنمية والتحديث في حقبتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وهو نفس الافتراض الذي تأسس عليه

(9) Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State –Society Relations and State Cababilities in the Third World (Brinceton, N.J.: Princeton University Press, 1988); Joel S. Migdal, Atul kohli and Vivienne Shue, Eds., State Power and

the Third World in Social Forces: Domination and Transformation and State – in –Society (Cambradige: Cambradige University Press, 1994) (Cambradige: Cambradige University Press, 2001)

مفهوم الدولة في النظريتين الماركسية والفاشية. كما يدخل في ذلك نموذج نمط الدولة الريعية التي سبق الإشارة إليها.

وهناك عدد من المفاهيم الذي ارتبط بهذه المدرسة مثل مفهوم دولة الاستبداد الشرقي الذي يعود إلى العالم الألماني كارل وبتفويجل والذي ربط فيه بين الاستبداد السياسي والظروف الجغرافية، وبين نشوء السلطة البيروقراطية المركزية والاعتماد الكامل في الزراعة على النهر[10]. كما ارتبط بمفهوم السلطة الأبوية Patromanialism الذي درسه ماركس وإنجلز وفيبر وربطوه بالنمط الأسيوي للإنتاج واحتكار الدولة الملكية الأرض وغياب الملكية الخاصة[11]، وتتسم الدولة ذات السلطة الأبوية بالحكم المطلق الذي يستند على هيراركية صارمة ونخبة ضيقة محدودة العدد تسيطر على الموارد[12]

كما ظهر في إطار هذه المدرسة مفهوم دولة الجباية، وهو نمط الدولة الريعية في ظروف تدهورها عندما تتقلص مواردها الريعية وتقل إيرادات الموازنة العامة، وهي تلك الدولة التي تعلو فيها اعتبارات تنمية إيراداتها على أي اعتبارات أخرى. تلك الدولة التي تقاتل من أجل زيادة ما تستقطعه من المجتمع حتى لو كان ذلك بطرق

(10) Karl Wittfogel, Oriental Dispotism (New Haven: Yale University Press, 1957). –

(11) Elia Zureik, "Theoretical Considerations for a Sociolocigal Study of the Arab State", Arab Studies Quarterly, vol. 3, no.3 (Summer 1981), p. 238.

(12) Bryan S. Turner, Marx and the End of Orientalism (London: George Allen Unwin, 1978), pp.44-45.

غير مشروعة (غير دستورية)، وحتى لو أدى إلى الإضرار بالنشاطات الاقتصادية"[13].

أما المدرسة الثانية، فقد انطلقت من أولوية المجتمع Society centeric، وأن المجتمع هو الأصل وهو أسبق من الدولة، وأن الدولة هي تمثيل للمجتمع وليست مستقلة عنه أو محايدة تجاهه، وأنها امتداد الثقافات والمصالح السائدة فيه. وأنه عندما تنفصل الدولة عن مجتمعها، فأنها تتحول إلى قوة بطش وارغام لا تحظى بالشرعية أو القبول من جانب المواطنين.

ودعم من حجة هذه المدرسة اتضاح أن فشل سياسات التنمية في أغلب الدول النامية يعود إلى نمط العلاقة الأبوية بين الدولة والمجتمع، أو أنه يعود إلى انقسام الدولة وسقوط مؤسساتها في قبضة إحدى الإثنيات بحيث لم تعد حكما موضوعيا بل طرفا يسعى التغليب مصالح جماعة إثنية على مصالح الأخرين، وأن سياسات بناء الأمة في هذه الدول .

لم تدعم أركان الوحدة الوطنية بل أدت إلى تعميق عوامل الانقسام وبروز مختلف مظاهر العنف الإثني والديني والطائفي.

وتطرف بعض أنصار هذه المدرسة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، ووصلوا إلى صياغة عبارات مثل "مجتمعات متقدمة ودول متراجعة" Advancing societies and retreating states للإشارة إلى تقدم دور المجتمعات على حساب دور الدول، ومؤدى ذلك أن التوسع في المهام التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني تكون خصما من تلك التي تمارسها هيئات الدولة. ومصدر الخطأ

(13) د. سامر سليمان، مرجع سابق، ص ١٨١.

في هذه العبارة أن العلاقة بين الدولة والمجتمع ليست علاقة صفرية، وإنما تنشأ بينهما شبكة من العلاقات المعقدة والمتداخلة، فالدولة تتبنى اختيارات وتوجهات بهدف إرضاء المواطنين، وهي قد تتبع سياسات يكون من شأنها تغيير هيكل الفرص السياسية للجماعات وقد تستخدم سلطاتها لتطوير علاقة الزبانة أو الزبانية السياسية" Political patronage التي تعطي لبعض شاغلي السلطة فرصة ممارسة سلطاتهم بما يحقق مصالح اقتصادية خاصة من خلال العلاقة مع السوق وجماعات رجال الأعمال. كذلك، فإن الثقافة السائدة في المجتمع وتوقعات المواطنين من الدولة ومواقف جماعات المصالح قد تمثل عنصرا لدعم أو تعويق سياساتها.

وارتبط ما تقدم بالموقف الحرج الذي وجدت الدولة فيه نفسها في سياق العولمة، بحيث أصبحت "تحت الحصار". فهى، محاصرة من الخارج بفعل تأثيرات العولمة والتدخل المؤسسي والقانوني للعوامل الخارجية في شئونها الداخلية. وهي محاصرة في الداخل بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين وتراجعها عن اتباع سياسات الرفاهية الاجتماعية، وتصاعد دور مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصا جمعيات رجال الأعمال في التأثير على الأولويات.

وعاد الاهتمام بالدولة والاعتراف بدورها في إطار علاقة متطورة مع المجتمع، وكان صدور الكتاب الجماعي "إعادة الدولة Bringing the State Back In"[14] عام

(14) Peter B. Evans, Dietrich Rueschemyer and Theda Skopcbol, Eds., Bringing the State Back In (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p.i,

من النماذج المبكرة لعودة الاهتمام الأكاديمي بالدولة، أنظر أيضا

١٩٨5 علامة بارزة في هذا الاتجاه، وكتب محرروه بيتر إيفانز، وديتريتش ريشيماير، وتيدا سكوكبول في مقدمة الكتاب "حتى وقت قريب فإن الأطر النظرية في حقل العلوم الاجتماعية المقارنة لم تركز على الدولة كمجموعة من الهياكل التنظيمية أو باعتبارها فاعلا مستقلا محتملا، بل وكان من النادر استخدام تعبير الدولة. ولكن الدراسات الراهنة تنظر إلى الدولة كفاعل ورغم أنه يتأثر بالمجتمع المحيط به إلا أنه يؤثر بدوره في العمليات الاجتماعية والسياسية". وقادت الدراسات التي اتبعت الاقتراب التعددي واقتراب الجماعات في التحليل السياسي إلى أن المصلحة العامة هي أكثر من نتاج التفاعل بين المصالح الخاصة، وإنما تمارس الدولة تأثيراتها على هذه العملية[15].

وفي نفس الاتجاه أضافت دراسة تيدا سكوكبول أن قيم الدولة State norms وما تمثله من أهداف لا تتكون دائما نتيجة لتفاعل القوى الاجتماعية الداخلية وعلاقتها بالدولة. ففي بعض الأحيان يتم بلورة تلك القيم أساسا في سياق تفاعلها مع الخارج، وكنتيجة المتطلبات العلاقة مع الدول الأخرى، يدل على ذلك أن أمور السياسة الخارجية عادة ما يتم إداراتها بشكل يكتنفه السرية ولا يتم الإعلان عن كل تفاصيلها. وتضيف أنه عندما تفشل النخب السياسية والحزبية في الحفاظ على القانون والنظام، فإن نخبة الدولة State elite | (الجيش) تضطر للتدخل وتتصدر المشهد السياسي، ومن أمثلة ذلك انتهاء الجمهورية الرابعة في فرنسا عام 1958،

Gabreal Almond, "the Return to the State", American Political Science Review, Vol.82, No. 3 (September 1988), pp. 853 – 874.

(15) Metin Heber, The State and Public Bureaucracies: A Comparative Perespective (New York: Greenwood Press, 1987), p.3.?

وتدخل الجيش التركي في السياسة أكثر من مرة في القرن العشرين، ودور الجيش المصري عام ٢٠١٣.

ومن صور استقلال قيم الدولة عن تفاعلات المجتمع الداخلية اتباع الدولة لبرامج وسياسات اقتصادية تقوم على تقليد نموذج أجنبي، وتنفذ في إطار المشروطية الاقتصادية والتوصيات المقدمة من منظمات التمويل الدولي، وأخيرا فإن التخصص المتزايد في رسم السياسات العامة عادة ما يؤكد قيم الدولة خاصة عندما يكون كبار مسئوليها منعزلين عن صراعات النخب السياسية والقوى الاجتماعية(16).

وأعادت هذه الآراء النقاش حول مقولة "استقلال الدولة" State autonomy التي عرضها ماركس في دراسته بعنوان "١٨ برومبير ولويس بونابرت" في عام ١٨٨٩ والتي ورد فيها أن الدولة في بعض الأحوال تمثل قوة مستقلة في مواجهة المجتمع، ويمكن لها أن تمارس استقلالاً نسبيا عن الطبقة المهيمنة". وفي هذا السياق، أشار نيقوس بولانتزاس أن الاستقلال النسبي للدولة هو أحد سمات الدولة الرأسمالية، وأن القراءة الدقيقة لوصف ماركس وإنجلز للدولة البونابرتية توضح أن استقلال الدولة ليس نتيجة عارضة للتوازن بين القوى الاجتماعية، بل هو جزء أساسي من تنظير مفهوم الدولة الرأسمالية وسمة أساسية لها(17). وأكد وولف نفس المعنى عندما أضاف أن الدولة لابد أن تمارس قدرا من الاستقلال عن مكونات الطبقة

(16) Theda Skopcbol, "Bringing the State Back in: Strategies of Analysis" in Evans and Others, Op.Cit, p.9. ?

,

(17) Michael Mann," the Autonomous Power of the State: Its Origins Mechanisms and Results" in John A Hall, States in History, Op.Cit.p9

المهيمنة[18]، وذلك لضمان استمرار الدولة الرأسمالية لأن مكونات الطبقة البرجوازية، بتنوعاتها وتفرعاتها، تطرح العديد من المصالح الضيقة قصيرة النظر والمتصارعة فيما بينها، أن الدولة من خلال ممارستها لاستقلالها النسبي تستطيع أن تتجاوز هذه المصالح الضيقة والمتناقضة وتعبر عنها في شكل مصالح طبقية عامة.

وبالقدر الذي تؤثر فيه قيم الدولة على المجتمع وثقافته واقتصاده، وعلى العمليات والأبنية السياسية، فإن الدول تختلف في مدى اكتسابها اسمة الدولة" Stateness ذلك أن السياسة لا تكمن فقط في المجتمع واقتصاده وثقافته، ولكن أيضا في الإطار التنظيمي المتمثل في الدولة، فالتفاعلات الاجتماعية – اقتصادية وثقافية – لا تحدث في فراغ ولا تمارس تأثيرها بشكل مستقل، ولكن من خلال، وفي سياق، الإطار التنظيمي للدولة، فقضايا الحياة العامة والأشكال الجماعية التي تستطيع من خلالها القوى الاجتماعية تحديد أهدافها السياسية، والعمل على تحقيقها لا ينبعان من المجتمع في حد ذاته أو منفردا، ولكن من نقطة التقاء المجتمع والدولة. ويترتب على ذلك أن تكون الطبقات والقوى الاجتماعية وتبلور مصالحها يتوقفان إلى حد كبير على أبنية الدولة التي تسعى تلك الطبقات والقوى إلى التأثير عليها[19].

من ناحية أخرى، برز اتجاه أكد على حدود قوة الدولة، وعلى القيود الاجتماعية الممارسيها في فرض نفوذهم وهيمنتهم على المجتمع. من أهم المعبرين عن هذا الرأي فوكو الذي أكد على أن الدولة مهما كانت قوية أو مهيمنة، فإنها لا تستطيع

(18) Nicos Poulntzas, Political Power and Social Class (London: Versod, 1973), pp. 259 – 261. 2

(19)Theda Skopcbol, "Bringing the State Back in: Strategies of Analysis" in Evans and Others, Op.Cit, p.27.

أن تشغل كل مساحة علاقات القوة في المجتمع، وأنها تعتمد في ممارستها لمهامها على علاقات القوى الاجتماعية القائمة فعلا، وأن الدولة تصبح أكثر قدرة على الاحتفاظ بمكانتها عندما تضرب بجذورها في علاقات القوة الاجتماعية المتعددة والكثيرة، والتي توفر أساس القوة السياسية.

وتأسيسا على هذه النظرة، بلور مجدال وأخرون فكرة الدولة – في المجتمع State society perspective–، وأنه من الخطأ البالغ النظر تحليليا إلى الدولة ككيان

مفروض على المجتمع أو أنه يحيا بمعزل عنه، وصحيح أن الدول تسعى لإعادة تشكيل المجتمع من خلال سياساتها العامة، ولكنها في ذات الوقت يتم إعادة تشكيلها نتيجة تفاعلها مع القوى والمصالح المجتمعية، وأنه لا يمكن تفسير أداء الدول مثل: لماذا تبدو بعض الدول قوية والأخرى ضعيفة، ولماذا تتمتع مؤسسات بعض الدول بقدر أكبر من الشرعية والفاعلية عن نظيراتها في دول أخرى، بدون فهم علاقة التداخل والترابط بين الدولة والمجتمع. وبنفس المنطق، فإن القوى الاجتماعية – مثلما يحدث للدولة – يعاد تشكيلها في ضوء العلاقة مع المجتمع[20].

وهكذا، أعاد علم السياسة الاعتبار الموضوع الدولة مستعينا في ذلك باسهامات العلوم الاجتماعية الأخرى. ومع منتصف التسعينيات من القرن الماضي كانت

(20)Joel S. Magdal and Others, State Power and Social Forces, Op.Cit, p. 1-6).

(20) Neera Chandhoke, State and Civil Society: Explorations in Political Theory (Thousandoaks California: Sage Publications Inc, 1995), p.14. (20)Joel S. Magdal and Others, State Power and Social Forces, Op.Cit, p. 1-6).

الدولة قد احتلت مكانها المركزي في التحليل السياسي، ولكن بتعريف جديد وفي سياق مختلف[21].

وأدت الإسهامات السابقة إلى تأكيد مفهوم "التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع، وأن زيادة قوة المجتمع المدني لا يضعف الدولة أو يقلل من قدرتها بالضرورة. وبنفس المنطق، فإن زيادة القدرة المؤسسية للدولة ليست خصما من المجتمع، وسقط مفهوم الدولة المسيطرة أو الوصية على المجتمع، وبرزت مفاهيم أخرى مثل الدولة الوسيط Mediator أو الحكم Arbiter أو المنسق Coordinator (بين الفاعلين) والحاجز Buffer (بين الخارج والداخل). وتدور كلها حول مفهوم الدولة الشبكة Network state التي تنهض على تعددية مراكز القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتغيرت صورة الدولة من الدولة المهيمنة صاحبة السيادة والسلطة المطلقة التي تفرض إرادتها إلي الدولة الطرف في علاقة مع الآخرين، وإن ظلت طرقا قويا ومهما.

واستقر في التحليل السياسي أنه ينبغي النظر للدولة كساحة للتفاعل ومجال للتعاون والتنافس والصراع بين الجماعات. وأن الدولة لا يمكن، مهما بدت متسلطة أن تستقل تماما عن مجتمعها، وأن جهاز الدولة ذاته ليس كيانا مصما وانما يمثل أولويات ومصالح اجتماعية متنوعة، وزاد من أهمية ذلك سياسات التحرر الاقتصادي والسعي للإندماج في السوق الرأسمالي الذي اتبعته كثير من دول العالم في مطلع هذا القرن، وازدياد الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والسوق. فالسوق ليس مجرد نشاط اقتصادي لتبادل السلع والخدمات أو التنظيم العلاقة بين العرض

(21) Neera Chandhoke, State and Civil Society: Explorations in Political Theory (Thousandoaks California: Sage Publications Inc, 1995), p.14.

والطلب بل هو – من المنظور السياسي – ساحة للتصويت على أوضاع الدولة وسياساتها ومدى استقرارها. وبرز مفهوم السيادة المقيدة" للدولة والذي أشار إلى القيود التي تفرضها العولمة عليها.

رابعا: قوة الدولة: الدولة كمجموعة قدرات

ما هي قوة الدولة؟ وكيف يمكن تقدير أو قياس هذه القوة؟ وما هي مؤشراتها؟ وهل تختلف قوة الدولة من مجال لآخر بحيث تكون قوية في بعضها وضعيفة في غيرها؟ وما هو تفسير الاختلاف في قوة الدول من مجال لأخر؟ ثم أخيرا هل يعتبر استخدام العنف علامة على قوة الدولة أو ضعفها؟

وفي هذا الشأن، يتم دراسة الدولة كمجموعة من القدرات The state as a set of capabilities التي تقوم بوظائف معينة لعل أبرزها القدرة على الضبط الاجتماعي، وتنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال التشريعات والضوابط الموجهة لسلوك الناس. ولذلك ارتبط التعريف التقليدي للدولة باحتكار الاستخدام الشرعي للعنف. وتدريجيا تجاوز علم السياسة حصر قوة الدولة في قدرتها على استخدام العنف أو التهديد به لضبط المجتمع، وتأسيسا على تعريف تالكوت بارسونز للقوة بأنها قدرة مؤسسات النظام الاجتماعي على انجاز أفعال أو تنفيذ سياسات لصالح أهداف عامة، تركز الاهتمام البحثي على قدرة الدولة على توظيف موارد المجتمع لصالح أغراض عامة كالتنمية والعدالة الاجتماعية.

وبرز اتجاهان في هذا المجال:

أ) الأول ركز على تحديد قدرات الدولة، ويتم التمييز عادة بين أربع قدرات أساسية هي: القدرة الاستخراجية Extractive وتشير إلى قدرة مؤسسات الدولة على استخلاص وتجميع موارد المجتمع بما يساعد مؤسساتها على تنفيذ سياساتها، والقدرة التنظيمية

Regulativeوتشير إلى وضع ضوابط السلوك الاجتماعي وضمان التزام المجتمع بها، والقدرة التوزيعية Distributive وتشير إلى توزيع عوائد التنمية بين الأفراد والفئات والأقاليم، والقدرة الرمزية Symbolic وتشير إلى مدى ارتباط المواطنين برموز الدولة وأفكارها.

وفي التسعينيات من القرن الماضي، طرح الأستاذ جوزيف ناى مفهوم "القوة الناعمة للدولة" وجوهرها غير مادي يتمثل في الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها وصورتها لدى الآخرين[22]، فالقوة الناعمة تسعى إلى تكوين صورة ذهنية إيجابية عن الدولة بما يخلق التعاطف مع سياساتها وأهدافها، ويجعل الأخرين أكثر قبولا للتأثر بها.

ب) والثاني ركز على دراسة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تؤسس كيان الدولة من حيث مدى ارتباطها بهدف مشترك، ومدى وجود الاتفاق العام" بينها. كما ركز على دراسة هذه المؤسسات من زاوية تمثيلها للمجتمع وللفاعلين الرئيسيين فيه،

(22)Joseph S. Nye, "Soft Power", Foreign Policy, No. 80, Autumn 1990, pp. 153171; and Soft Power: the Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004.(

توجد ترجمة عربية لهذا الكتاب. أنظر: جوزيف ناى، القوة الناعمة: وسيلسة النجاح في السياسة الدولية (ترجمة) محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧).

ومدى إتاحتها الفرصة لمشاركة المواطنين في صنع سياساتها وقراراتها، وهو ما أثار قضية إصلاح مؤسسات الدولة وجهازها الإداري.

وفي عام 1997 أصدر البنك الدولي تقريره السنوي بعنوان "الدولة في عالم متغير" درس فيه قضايا تحسين الإدارة، وسلامة الأداء، وتحقيق الفعالية، والكفاءة في تنفيذ السياسات العامة، وضرورة بعث الحيوية في القدرة المؤسسية للدولة. وأكد التقرير على ضرورة قيام الدولة بمهامها بأقل تكلفة على المجتمع، وبما يحقق المصلحة العامة، وذلك في إطار الالتزام بالقواعد والقوانين، فأخر ما يمكن تصوره هو أن تخالف مؤسسات الدولة القانون أو أن تعمل خارج مجال المشاركة والرقابة الشعبية لأن ذلك يفتح الباب للفساد والتصرفات التحكمية للأجهزة الحكومية.

ويمثل إصلاح مؤسسات الدولة تحديا ملكيا في عدد كبير من الدول النامية يتطلب جها منظما ومستمرا يشمل جوانب ثلاثة: الإصلاح الدستوري والقانوني الذي يتعلق بالقواعد المنظمة للحياة السياسية كالانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية والأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، والإصلاح المؤسسي الذي يهدف إلى رفع كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي، وإيجاد النظم الكفيلة بالمتابعة والرقابة والتوسع في سياسات اللامركزية، والمشاركة مع القطاع الخاص والتعاوني والمجتمع المدني، والإصلاح الثقافي الذي يهدف إلى تأكيد قيم قبول المواطنين ورضائهم، وتعميق مفاهيم المواطنة والانتماء الوطني واحترام حقوق الإنسان.

إن قوة الدولة لا تنبع من قدراتها الأمنية أو القمعية، ولكن من قدرتها على تنفيذ السياسات العامة التي توفر الخدمات الأساسية للمواطنين، وعلى توزيع الأدوار بين جماعات المصالح بما يحقق المشاركة والترابط بينهما، فالمصدر الرئيسي لقوة الدولة هو من تكوينها الاقتصادي – الاجتماعي، ومن ائتلاف القوى الاجتماعية الذي

يدعم الدولة وسياساتها، ومن كفاءة مؤسساتها في العمل مع القوى الاجتماعية الفعالة وقوى الخارج.

خامسا : الدولة الفاشلة والدولة الهشة

كما تنشأ الدول وتنهض فإنها تضعف وتتحلل، وبحث فلاسفة التاريخ هذه الظاهرة ومنهم الألماني شبنجلر والإنجليزي أرنولد تويمبي والمؤرخ الأمريكي بول كيندي في كتابه الصعود الدول الكبرى وسقوطها".

وأرجعت الدراسات أسباب ظاهرة ضعف الدول إلى نوعين من الأسباب: الأول خارجي وهو تجاوز الدولة الحدود قوتها والتزامها بمسئوليات تفوق قدراتها وإمكاناتها مما يعرضها للانكشاف والضعف. ومن الأمثلة على ذلك، تورط الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان، وعجزه عن إحراز انتصار عسكري أو حتى ضمان سلامة النظام الحاكم المؤيد له. والسبب الثاني داخلي، وهو بلوغ الدولة مرحلة الدعة والتمتع واللذة، وهذه الفكرة قديمة تعود إلى عالم الاجتماع العربي عبد الرحمن بن خلدون الذي جعل من فكرة العصبية محور نظريته حول نشوء الدول وسقوطها.

اهتم علم السياسة المعاصر بهذا الموضوع في مجال دراسة بناء مؤسسات الدولة في البلدان النامية أو حديثة الاستقلال، وفي مواجهة حالات تراجع قدرات الدولة وتقلص فاعلية مؤسساتها وسياساتها، وبرزت مفاهيم مثل التحلل السياسي [23] Political decay أو Political dissolution وانهيار الدولة Breakdown of the state، وكذلك أوصاف مثل أشباه الدول Quasi states واللادولة Nostate والدول الفاشلة Failed states[24]

(23) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Hevan: Yel University Press, 1968)

والدولة الهشة Fragile State، وذلك بعد اتضاح عدم قدرة الكثير منها على اكتساب صفات الدولة وسماتها Stateness. ومؤدى ذلك أن هناك بعض المجتمعات التي لا توفر الظروف المناسبة لاكتساب المؤسسات الحاكمة للسمات المعروفة للدولة وأركانها ومن هذه الظروف التفتت الاجتماعي وتعدد الولاءات والانتماءات وتنوع مكوناتها الاجتماعية والصراعات بينها، وسيطرة الجماعات الإثنية على أقاليمها وغياب تقاليد مؤسسية، بينما توجد طور هذا المفهوم الأستاذ صمويل هانتجتون مبكرا في مجتمعات أخرى تحقق ذلك مثل تركيا (تقاليد الدولة العثمانية) ومصر (تقاليد السلطة المركزية).

وفي مجال الدراسات الأفريقية استخدم عالم السياسة الأوغندي على مزروعي مفهوم الدولة اللاجئ Refugee state لوصف الدولة الأفريقية في عصر العولمة، فكما يلجأ الأفراد إلى دول أخرى هروبا من الحروب الأهلية أو الجوع، فإن الدول الأفريقية أصبحت ضعيفة ومهمشة ولا تملك من أمرها شيئا تعيش على المعونات والمساعدات الخارجية[25].

وفي هذا السياق، برز مفهوم الدول الضعيفة Weak states وصدر في عام ٢٠٠٨ مقياس ضعف الدولة الذي يحدد مفهوم الدولة الضعيفة بأنها تلك التي لا تمتلك القدرات الأساسية و/أو الإرادة في الوفاء بأربعة مسئوليات حرجة للحكومة،

(24) Robert Jackson, Quasi States, Sovereignty; International Relations and the Third World (Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

(25)Ali A. Mazrui, "the African State as a Political Refugee" in David R. Smock and Chester A. Crocker, Eds., African Conflict Resolution: the US Role in Peacemaking (Washington, D.C, US Institute of Peace Press, 1995, pp. 9-25.

هي: تشجيع وجود بيئة محفزة على النمو الاقتصادي المستدام والعادل، وبناء أو المحافظة على مؤسسات سياسية شرعية وشفافة ويمكن محاسبتها، وتأمين شعبها من العنف المدمر مع قدرتها على التحكم في إقليمها، والوفاء بالاحتياجات الإنسانية الرئيسية لمواطنيها"[26].

ولكن أكثر التعبيرات التي لاقت رواجا هو تعبير الدولة الفاشلة والذي يشير إلى تلك الدول التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها وعادة ما تلجأ إلى استخدام القوة، وتعجز حكوماتها عن اتخاذ قرارات مهمة بقدر ما تعجز عن التأثير في حياة الناس أو تجاه الأحداث، أو تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها مع انتشار الجريمة والفساد"[27]

وبصفة عامة، يمكن تحديد أهم خصائص الدولة الفاشلة في السمات التالية: العجز عن السيطرة الفعالة على إقليم الدولة، ووجود مؤسسات ضعيفة تسيطر عليها أقلية سياسية أو إثنية، وتدني مستوى الخدمات الحكومية، وقصور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم تبلور مشاعر الولاء الوطني والانتماء للدولة.

والحقيقة أنه عندما تسود تلك السمات – أو أغلبها في دولة ما، فإنها لا تصبح دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة لأن الدولة تمثل "الوعاء الأساسي للتنظيم الاجتماعي،

(26) Suzanne E. Rice and Stwart Patrick, Index of State Weakness in the Developing World Washington, the Brookings Institution, 2008.

(27) د. عبد المنعم سعيد، " نظرة على خطر الدول العربية الفاشلة"، الشرق الأوسط، ٢ سبتمبر ٢٠٠٩. ويضيف د. مأمون فندي تعبير "الدولة البدينة Fat State، ويشير بها إلى حالة الدولة التي تتسم بالاسترخاء وضعف قرون استشعارها، والتي تعاني من جمود مؤسساتها السياسية باسم الاستقرار، والتي يهتم أهلها بتوافه الأمور وهوامشها حتى تصبح قضايا مهمة بحكم التكرار. مقال بعنوان "الدولة البدينة أو ال Fat State"، الشرق الأوسط، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٠.

وتمثل المجتمع إزاء العالم الخارجي، وعندما تفقد الدولة قدرتها على القيام بالوظيفتين فإنها تصبح مجالا للفوضى الاجتماعية ومصدرا للتهديد لسكانها وللدول الأخرى لأنها تصبح قاعدة اللجريمة المنظمة والإرهاب والقرصنة".

وفي هذا السياق، يصدر الصندوق الدولي للسلام تقريرا سنويا باسم الدول الفاشلة الذي قام بدراسة عدد ١٧٧ دولة، وقسمها إلى خمس مجموعات، هي: الدول الحرجة، والدول الخطرة، والدول الواقفة على الحافة، والدول المستقرة، والدول شديدة الاستدامة. واستخدم مجموعة من المؤشرات والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات: مؤشرات اجتماعية مثل ضغوط الزيادة السكانية، وحركة اللاجئين داخليا وخارجيا، وأوضاع الأقليات ومدى شعورها بالظلم، والهجرة للخارج أو نزيف العقول، ومؤشرات اقتصادية مثل الأوضاع الاقتصادية، والتنمية المتوازية للأقاليم المكونة للدولة، ومؤشرات سياسية مثل تعليق حكم القانون والانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، وتحول الجهاز الأمني إلى دولة داخل الدولة، وازدياد التدخلات الخارجية في شئون الدولة، وبروز النخب الإثنية والعصبوية، وتدني مستوى الخدمات العامة [28] مما يؤدي إلى فقدان الدولة لشرعيتها.

وبتطبيق هذه المعايير في تقرير عام ٢٠٠٩، فقد بلغ عدد الدول الأسوأ حالا أو الحرجة ١٢ دولة ضمت من الدول العربية العراق والسودان والصومال. أما مجموعة الدول الواقفة على الحافة، فقد شملت أربع دول من بينها دولة عربية واحدة هي ليبيا. أما مجموعة الدول المستقرة فقد شملت مجموعة دول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا ودولة عربية واحدة هي سلطنة عمان. [29]

(28) د.صلاح زرنوقة، مرجع سابق، ص ٢٩، ص ص 34-35.

(29) د. عبد المنعم سعيد، مرجع سابق

وشملت مجموعة الدول شديدة الاستدامة ثماني دول هي الدول الاسكندنافية وسويسرا وإيرلندا وأستراليا ونيوزيليندا. أما مجموعة الدول الخطرة فقد شملت كل الدول الأخرى المشمولة بالدراسة بما فيها تركيا وإيران وإسرائيل والصين والهند وروسيا ودول جنوب غرب أسيا ما عدا ماليزيا وكل الدول العربية ما عدا تلك التي ورد ذكرها من قبل .

وفي تقرير عام ٢٠١١، احتلت الصومال المركز الأول للعام الرابع على التوالي، وتشاد المركز الثاني، والسودان المركز الثالث، والعراق المركز التاسع، واليمن المركز الثالث عشر أما ذيل القائمة التي شملت عدد ١٧٧ دولة فقد شغلته فنلندا التي اعتبرها التقرير أقل الدول فش . حافظت الصومال على موقعها كأكثر الدول فشلا في تقرير عام ٢٠١٣ لينافسها على هذا الموقع جنوب السودان في عام ٢٠١4، وتنتقل إلى المركز الثاني. وظلت السودان واليمن والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو تتصدر القائمة في العامين، كما استمرت الدول الاسكندنافية تحتل مكانبة أقل الدول فش.

وبالنسبة لمصر، فقد تحسن مركزها على مدى عدة سنوات من رقم 36 في عام ٢٠٠٧ إلى 40 عام ٢٠٠٨ إلى 43 عام ٢٠٠٩ ثم 49 عام ٢٠١٠ ثم تراجعت إلى المركز رقم 5، في عام ٢٠١١، والى 34 في عام ٢٠١٣.

إن جوهر الدولة الفاشلة هو تخلي أو فشل مؤسسات الدولة[30] عن أداء المهام المنوطة بها باعتبارها "دولة" سواء في مجال حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن

(30) لقد أوردت النتائج الواردة بالتقرير كما هي دون تعقيب، ولكن بالطبع توجد تحفظات كبيرة على هذه التصنيفات وإدراج دولة ما في إحدى المجموعات دون غيرها مما يقلل كثيرا من القيمة التحليلية لهذا التقرير

إقليمها، أو الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، أو بناء المؤسسات التي توفر المشاركة دون إقصاء، وتوزيع عوائد التنمية دون ظلم اجتماعي. وكلما تقلصت قدراتها على تحقيق ذلك، فتلجأ إلى استخدام العنف غير المشروع لضمان استمرارها.

لقد أدت التحديات التي فرضتها العولمة إلى مناقشة قضية "إعادة هندسة الدولة"، والتفكير في سبل[31] دعم قدراتها. وبسبب تعاقب الأزمات الاقتصادية والسياسية في كثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا في حقبتي السبعينيات والثمانينيات كتب جريندل في كتابه تحدي الدولة" Challenging the state في عام ١٩٩٦ أن هذه الأزمات قيدت من قدرة الدولة[32] على تحقيق مهامها الأساسية، وفرضت إعادة تعريف العلاقات بين الدولة والاقتصاد، وبين الدولة والمجتمع، وأنه أصبح من الضروري دعم القدرات المؤسسية والفنية والإدارية والسياسية للدولة. ويقصد بالقدرة المؤسسية، القدرة على وضع وتنفيذ قواعد تنظيم التفاعلات الاجتماعية وإعطاء الأولوية للأهداف الوطنية والالتزامات القانونية للدولة، وذلك إزاء كل الفاعلين الآخرين. أما القدرة الفنية فتعني القدرة على تصميم وإدارة سياسات الاقتصاد الكلي بفاعلية من خلال وجود كوادر مؤهلة وفاعلة، وإنشاء وحدات لتحليل السياسات وتقييمها، واعطاء دور مهم للمدخلات والمعلومات الفنية في صناعة القرار. وتشير القدرة الإدارية إلى وجود بنية تحتية مادية واجتماعية توفر الإدارة الفعالة والقدرة على أداء المهام الإدارية الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية

(31) " اليوم السابع، مصر تحتل المركز ال 45 في مؤشر "فورن بوليسي" للدول الفاشلة، ٢٠ يونيو ٢٠١١. "

(32) د. صلاح زرنوقة، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٩

الاجتماعية. وأخيرا فإن القدرة السياسية تشير إلى وجود القنوات الشرعية والفعالة لتعبير المجتمع عن مطالبه ولحل الصراعات وتسويتها".

سادسا: أزمة الدول النامية في مراحل التحول

لقد أدى إتباع أغلب الدول النامية لسياسات التحرر الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق اللذان أصبحا جزءا من شروط العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي إلى مواجهة الدولة لعدد من التحديات التي ارتبطت بخصائص عملية التحول مثل اختلاط سمات المرحلة القديمة بالمرحلة الجديدة، واستمرار توقعات المواطنين بشأن الالتزامات الاجتماعية للدولة، وظهور مهام جديدة لم يكن لمؤسسات الدولة سابق عهد بها كإدارة البورصة وأسواق المال وجذب الاستثمار، والصراع بين القوى الاجتماعية حول سياسات التحول والتوزيع المنصف لتكلفتها وعوائدها، وضغوط العالم الخارجي للإسراع بعملية الإصلاح.

وكان من أهم هذه التحديات العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي، فقد شهدت أغلب هذه الدول مفارقة بين التقدم في مجال الإصلاح الاقتصادي ونظيره السياسي، وأثير في هذا المجال السؤال عن مدى استمرار قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها في ظل هذا التفاوت أو عدم التوازي بين الاثنين. ورأى البعض أن هذا التفاوت هو ضرورة بحكم التداعيات المتناقضة لعملية الإصلاح، ووفقا لهذا الرأي فإن الإصلاح الاقتصادي يتطلب وجود سلطة قوية قادرة على الحسم واتخاذ القرار والمضي قدما في تنفيذه بينما يؤدي الإصلاح السياسي إلى تغير وربما اهتزاز في سلطة مؤسسات الدولة، ويطرحون كمثال خبرة كوريا الجنوبية.

هذا الرأي يفترض إمكانية الفصل بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي ، والحقيقة ليست كذلك، فنجاح الإصلاح الاقتصادي يتطلب أولا مناا سياسيا مواتيا يتسم بالاستقرار والقدرة على التوقع، ذلك أن أحد محددات النشاط الاقتصادي هو درجة الثقة والقدرة على التنبؤ. كما أنه يتطلب ثانيا وجود قواعد عامة واضحة تطبق على الجميع وسيادة القانون ومنع التصرفات التحكمية للأشخاص والهيئات. ويتطلب تالا توافر الحريات العامة التي تضمن بيئة الشفافية والإفصاح اللازمة لتداول المعلومات وإمكانية الرقابة والمحاسبة. ويتطلب رابعا نظام مستقر لصنع السياسات وجهاز إداري محترف وحكومة مسئولة برلمانيا وشعبيا. أضف إلى ذلك أنه لا يمكن تجاهل الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية للإصلاح الاقتصادي مثل ارتفاع الأسعار، وزيادة البطالة، وإعادة توزيع الفرص السياسية بين الأفراد والجماعات مما يؤدي إلى ازدياد الفوارق الاجتماعية بين قمة الهرم الاجتماعي وقاعدته التي تتسع بسبب عدم العدالة في توزيع عوائد النمو الاقتصادي، والضغوط المتزايدة على أصحاب الدخول الثابتة من العاملين في أجهزة الدولة والتي تمثل ركيزة الاستقرار في كثير من المجتمعات، والعلاقات المريبة التي ظهرت بين شاغلي السلطة وأصحاب الثروة، ومع دخول أعداد من رجال الأعمال مجال العمل السياسي والبرلماني، وتولي بعضهم مناصب الوزارة، وذلك في غياب قوانين تنظم التناقض بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، فكما أن هناك مستفيدون من الإصلاح الاقتصادي، فإنه يوجد أيضا خاسرون، وعادة فإن أعداد الخاسرين في المراحل الأولى للإصلاح تكون أكثر.

وكان أخطر ما أصاب بعض الدول وهدد استقرارها في مرحلة التحول هو غلبة اتجاهات قامت بتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي دونما النظر إلى عواقبها

السياسية والاجتماعية، ودون التأكد من وجود تراضي عام في المجتمع حول هذه السياسات. لذلك وبغض النظر عن التوجهات الاقتصادية المتبعة، فإن الدولة تظل مسئولة عن المنافع العامة الضرورية لبقاء المجتمع واستمراره. ويشير مفهوم المنافع العامة إلى تلك السلع والخدمات التي تحقق منافع تتجاوز المنفعة الفردية المستهلكها أو صاحبها، والتي يشترك في الاستفادة منها أعداد كبيرة من الناس، ويتم توفيرها بالمجان أو بأسعار مدعمة.

خلاصة ما سبق ، أن دراسة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدول النامية يجب أن تهتم بفهم النضالات الإجتماعية من أجل السيطرة أو التحول، و أن قدرة جميع القوي الإجتماعية وعناصر الدولة علي تطوير التماسك، والحصول علي الموارد المادية والرمزية، يعتمد بشكل كبير أدائها المتوقع ، مع العلم أن الوصول إلي هدف تحقيق السيطرة الكاملة لأي من القوي الإجتماعية او الدولة ، يعتبر من الأمور مستحلية الحدوث في الواقع الفعلي.

الخاتمة

وفي النهاية القول بان علم السياسية قد اعاد الاعتبار لموضوع الدولة حيث عادت لتحتل مكانها المركزي في التحليل السياسي ولكن بتعريف جديد وفي سياق مختلف . فقد فتح التعريف الجديد "للدولة" المجال أمام إجراء العديد من البحوث والدراسات العلمية الجادة في مجال النظم السياسية المقارنة عبر ثلاث مستويات متنوعة، وذلك من خلال تركيز بعض الباحثين علي الدراسة النظرية والتأصيل المفاهيمي لحدود العلاقة بين الدولة والمجتمع بصفة عامة، وقيام البعض الآخر بتحديد أنواع الدول وأنماط الفاعليين الإجتماعيين المؤثرين، وطبيعة العلاقات والتفاعلات القائمة بينهم. بالإضافة إلي محاولة مجموعة أخري من الباحثين لدراسة تأثير المتغيرات والعوامل

المؤثرة في التفاعلات بين الدولة والمجتمع، ولم يقتصر الأمر علي دراسة المتغيرات المحلية فقط، وإنما امتدت الدراسات إلي بحث تأثير بعض العوامل الخارجية مثل بنية النظام الدولي، والمشروطية السياسية، والتجارة الخارجية، وظاهرة العولمة، وغيرها.

المراجع باللغة العربية

- صلاح سالم زرنوقة، الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة في القاهرة: مكتبة الإسراء، ٢٠٠٩.
- عبد المنعم سعيد، الدين والدولة في مصر القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ٢٠٠٨.
- سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة. إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٥.
- غسان سلامة وأخرون (محررون)، الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي، الجزء الأول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)
- جوزيف ناى، القوة الناعمة: وسيلسة النجاح في السياسة الدولية (ترجمة) محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧).
- عبد المنعم سعيد، "نظرة على خطر الدول العربية الفاشلة"، الشرق الأوسط، ٢ سبتمبر ٢٠٠٩.
- مامون فندي "الدولة البدينة أو ال Fat State"، الشرق الأوسط، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٠
- امل حمادة ، معادلة جديدة؟: إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية / مجلة السياسة الدولية، ديسمبر 8, 2013
- مي مجيب ،"الاستبعاد البنيوي":|"الانتماءات الأولية" كمدخل للعنف بين الدولة ، مجلة السياسية الدولية– ملحق إتجاهات نظرية –7–2013 متاح علي الرابط

- خالد حنفي ،"توسع الأمن" وتغيرات العلاقة بين الدولة والمجتمع ، مجلة السياسية الدولية – ملحق إتجاهات نظرية، 17-1-2017 متاح علي الرابط

- مي مجيب "إطار بديل للهشاشة" .. تمكن الدولة والمجتمع ،مجلة السياسية الدولية– ملحق إتجاهات نظرية 11-1-2018 متاح علي الرابط

المراجع باللغة الانجليزية

- Roger King, the State in Modern Society. New Directions in Modern Sociology (Chatham, N.J. Chatham House, 1986;

- Andrew Vincent, Theories of the State (Oxford: Basil Blackwell, 1987); and by the same author, Conceptions of the State (N.Y: Routledge, 2000).

- Joseph Rudolph, Politics and Ethnicity: A Comparative Study (New York Palgrave Macmillan, (2003), pp. 1-5 and Stefan Wolff, Ethnic Conflict: A Global Perspective (New York: Oxford University Press, 2006), pp. 5-15.

- Anthony Oberschall, Conflict and Peace Building in Divided Societies: Responses to Ethnic Violence (Oxford: Rutledge, 2007).

- Hazeb Beblawi and Jiacamo Lucinai (Eds.), the Rentier State (London: Croomhelm, 1987 .

- Hussein Mahdavi, "the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State: the Case of Iran" in M.A. Cook, Ed., Studies in the Economic History of the Middle East (London: Oxford University Press, 1970), pp. 429 - 430.

- Lisa Anderson, "the State in the Middle East and North Africa", Comparative Politics, October 1987, pp. 11-12;

- Kiren Aziz Shaudhry, "the Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies", International Organization, Vol 43, no. 1, Winter 1989

- Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State -Society Relations and State Capabilities in the Third World (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988 ;(

- Joel S. Migdal, State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another, Cambridge:Cambridge University Press, 2001.

- Joel S. Migdal, Atul kohli and Vivienne Shue, Eds., State Power and the Third World in Social Forces: Domination and Transformation and State-in-Society (Cambridge: Cambridge University Press, 1994) (Cambridge: Cambridge University Press, 2001

- Karl Wittfogel, Oriental Despotism. New Haven: Yale University Press, 1957

- Elia Zureik, "Theoretical Considerations for a Sociological Study of the Arab State", Arab Studies Quarterly, vol. 3, no.3 (Summer 1981).

- Bryan S. Turner, Marx and the End of Orientalism (London: George Allen Unwin, 1978), pp.44-45.

- Peter B. Evans, Dietrich Rueschemyer and Theda Skopcbol, Eds., Bringing the State Back in: Strategies of Analysis" Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

- Gabriel Almond, "the Return to the State", American Political Science Review, Vol.82, No. 3 (September 1988), pp. 853 - 874.

- Metin Heber, The State and Public Bureaucracies: A Comparative Perspective (New York: Greenwood Press, 1987

- Michael Mann," the Autonomous Power of the State: Its Origins Mechanisms and Results" in John A Hall, States in History, Op.Cit.p9

- Nicos Poulntzas, Political Power and Social Class (London: Versod, 1973), pp. 259 - 261 .

- Neera Chandhoke, State and Civil Society: Explorations in Political Theory (Thousandoaks California: Sage Publications Inc, 1995), p.14.

- Joseph S. Nye, "Soft Power", Foreign Policy, No. 80, autumn 1990, pp. 153171; and Soft Power: the Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004.(

- Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yel University Press, 1968 (

- Robert Jackson, Quasi States, Sovereignty; International Relations and the Third World (Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

- Ali A. Mazrui, "the African State as a Political Refugee" in David R. Smock and Chester A. Crocker, Eds., African Conflict Resolution: the US

Role in Peacemaking (Washington, D.C, US Institute of Peace Press, 1995, pp. 9-25.

- Suzanne E. Rice and Stwart Patrick, Index of State Weakness in the Developing World Washington, the Brookings Institution, 2008

– Karen Bakey and Sunita Parikh, 'Comparative Perspectives on the State', Annual Review of Sociology, Vol. 17, 1991.

–Derick W. Brinkerhoff and James B. Mayfield, "Democratic Governance in Iraq? Progress and peril in reforming state- society relations", in Public administration and Development, special issue 'Rebuilding governance in failed states and post conflict societies, vol. 25, no1., Feb, 2005.

– K.c.ho, Zaheer Baber and Habibul Khondker, "Sites' of resistance: alternative website s and state society relations", the British Journal of Sociology, vol. 53, no1. March, 2002 .

المراجع باللغة الفرنسية

Bertrand Badie l'Etat importe, L'occidentalisation de l'ordre politique, Paris fayard, 1992

J f Bayart l'Etat en Afrique. La politique du ventre, 2 Edition. Paris, Fayard, 2006 .

Bertrand Badie Les deux Etats, Paris, Fayard ,1987.

Suzan Strange, the Retreat of the State .Power in the World Economy, Cambridge, Cambridge University Press, 1996.

Ghassan salame Appels d'empire. Ingérences ET résistances a l'âge de la mondialisation, paris, Fayard, 1996 .